مفعول في المعنى اذ حسبك في معنى يكفيك وذهب الزجاج الى ان الع[امل]
مضمر بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جا[ء]
البرد ولابسا الطيالسة وقال الجرجاني رح العامل الواو وضعف
بانها مختصة بالاسم وهو ضعيف لانها لو كانت ناصبة لم يشترط
تقدم فعل وما يعمل عمله ولا اتصل بها الضمير كان واخواتها
من الحروف الناصبة وايضا فهذا حكم بها لا نظير له لانه ما من حرف
ناصب للاسم الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبه بالفعل وقال بعض
الكوفيين نصب بالخلاف فيكون العامل معنويا والاولى احالة
العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الاخفش
ومعظم الكوفيين انتصابه على الظرف وذلك ان الواو ولما اقيمت
مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل
النصب اعطي ما بعده اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اعراب نفس غير واعترض بانه لو صح هذا الجاز نصب
ما بعد الواو في كل جملة وضعه جوازا مطردا وليس كذلك وفي
هذا الباب مسائل كثيرة لم يتعرض المؤلف اليها فتركناها واقتصرنا
على ما ذكرناه من الكلام في عامل المفعول معه لانه ضروري
ذو نكرة نحو جاء زيد ضاحكا لان المقصود بيان الهيئة وهو يحصل

الحال

بالنكرة كما يحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها وكونها
اصلا او قال الرضي لان الاصل النكرة والمقصود تقييد الحكم المسند
فقط ولا معنى للتعريف في الحال فلو عرف وقع التعريف ضائعا
او في تاويلها نحو جاء زيد وحده اي منفردا فلا انضمر اي
فلا يقع الحال ضميرا لعدم قبوله التاويل بالنكرة وقد خرج ابن
الحاجب قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو اياها على ان اياها منصوب على الحال
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت
مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ
على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها
على اضمار مثل قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني
انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له
صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل تبيين
ذي تعريف في الغالب لان ذي الحال بحسب المعنى مخبر
عنه كما ان الحال خبر عنه في المعنى الا يرى انك اذا طرحت
جاء من قولك جاء زيد راكبا بقي زيد راكب وكذا اذا طرحت
ضربت من قولك ضربت اللص مكتوفا بقي اللص مكتوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)